

متعددة، بيد أنها كلها كانت تضغط باتجاه موافقة م.ت.ف. على تفويض الأردن لتمثيل الشعب الفلسطيني، وباتجاه شق الموقف الوطني الفلسطيني، وتخريب الوحدة الوطنية الفلسطينية، من خلال محاولات شد بعض الأطراف والشخصيات الفلسطينية للقبول بهذا المشروع. وتتسلح هذه الرجعيات في سياستها تلك، وبدرجة أساسية، بالظروف المعقدة والصعبة التي تواجهها الثورة الفلسطينية وم.ت.ف. وتعتقد بأن من الممكن أن تنجر م.ت.ف. باتجاه مشروع ريفان؛ وبهذا فإنها تحقق هدفين في آن واحد، فإذا وافقت م.ت.ف. على هذا المشروع، فإن هذا يعني الاستسلام للشروط الأميركية، والموافقة على التخلي عن دورها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وعن مبدأ إقامة الدولة المستقلة، وبذلك لا يعود هناك ما يقف في طريق التسوية الأميركية - الرجعية لقضية الصراع العربي - الإسرائيلي. وإذا وافق طرف من المنظمة على هذا المشروع، فإن هذا يعني مقدمة لشمق وحدة الموقف الفلسطيني، وبالتالي تفسخ منظمة التحرير وتبديد قواها وتدمير تحالفاتها العربية والدولية، وذلك يؤدي إلى ذات النتيجة السابقة؛ فيما نعرف هذه الرجعيات أن المشروع ليس مطروحاً للتنفيذ من حيث المبدأ، وهو لا يستهدف في الحقيقة سوى جملة التنازلات التي سبقت الإشارة إليها. وبهذا يشكل هذا المشروع، بالتنازلات التي يشترطها، الخطر الداهم الذي يواجه الثورة وم.ت.ف. وقضية شعبنا الوطنية، وفي مواجهته يجب أن تتجه كل الجهود.

الموقف العربي وقرارات فاس

بعد معركة بيروت، بادرت الرجعيات العربية إلى عقد القمة في فاس، وفي ذهنها أن الفرصة قد حانت لدفع الثورة ومنظمة التحرير إلى تقديم كل التنازلات المطلوبة. ولذلك سمعت بكل طاقتها إلى جر م.ت.ف. للموافقة على مسودة المشروع التي قدمها المغرب إلى المؤتمر والتي تتجاهل وحدانية التمثيل وتترك أمور الصراع العربي - الإسرائيلي بيد أميركا، بيد أن هذه المحاولات لم تنجح رغم الوضع الصعب الذي تواجهه الثورة بعد معركة بيروت، فالثورة قد جاءت إلى مؤتمر فاس وهي تحمل معها تراثاً ساطعاً من الصمود والبطولة والتقدير الكبير الذي أحرزته بهذا الصمود عربياً وعالمياً؛ بينما حضرت الرجعيات العربية إلى فاس وبيوتها من زجاج، وإذا اضطرت إلى الموافقة على التعديلات الأساسية التي أدخلت على مسودة المشروع على أساس التأكيد على قرارات القمم العربية السابقة والخاصة بتكريس الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، والتأكيد على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني، وتحديد إطار دولي للحل، كي لا تترك المسألة في يد واشنطن وحدها. كما أن مشروع فاس الذي تم التوصل إليه، لا يعني أن الرجعيات العربية سوف تلتزم حقاً بما وقعت عليه في قمة فاس، ولا يعني أنها ستتوقف عن محاولاتها في الاتجاه نحو مشروع ريفان. فموقف هذه الرجعيات ينطلق بالأساس من اعتبار مشروع ريفان أرضية الحل، وإذا فإنها لا تتعامل مع قرارات فاس على أساس أنها كل متكامل، بل تسعى إلى التمسك فقط بجانب من البند السابع الذي تقترض مصالحها تفسيره على